

## إعلان الرياض " للتنمية والتشغيل" نحو حماية اجتماعية وتنمية مستدامة

نحن المجتمعون في إطار " المنتدى العربي الثاني للتنمية والتشغيل - نحو حماية اجتماعية وتنمية مستدامة " في مدينة الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية في الفترة من ( 24 - 26 فبراير / شباط 2014 م ) وبرعاية كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود حفظه الله ، و بترتيب و تنظيم منظمة العمل العربية و وزارة العمل بالمملكة العربية السعودية و البنك الدولي ، وبدعم واستضافة كريمة من حكومة المملكة العربية السعودية وبمشاركة رفيعة المستوى لأطراف الاقتصادية ممثلة بأصحاب المعالي وزراء المال والاقتصاد والتخطيط ولأطراف الاجتماعية ممثلة بأصحاب المعالي وزراء العمل والتعليم الفني وقيادات وزارات التربية والتعليم والتدريب والضمان الاجتماعي ومشاركة رفيعة من منظمات أصحاب الأعمال وغرف التجارة والصناعة العربية والمنظمات العمالية وكذلك حضور هام للمنظمات العربية والإقليمية والدولية وشخصيات عربية ودولية رفيعة المستوى وعدد من قادة الرأي العام والإعلاميين .

نقر بعد مشاورات ومناقشات موسعة هذا الإعلان الذي يمهّد الطريق لتفاهات متبادلة للحماية الاجتماعية والتنمية المستدامة ودورها في بناء منهج شامل ومتكامل للتنمية ، ويسلط الضوء على الدور الهام الذي يضطلع به التشغيل والحماية الاجتماعية في تطوير مجتمعاتنا وقد نتج عن هذه المشاورات التوصل إلى التفاهات الآتية :

## انطلاقاً من :

- التزامنا التّام بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية المنبثقة من معانى القيم الإسلامية المتمثلة على وجه التحديد بأحقية العمل والضمان الاجتماعي والعيش الكريم والتنمية المتوازنة والمستدامة في أشمل معانيها والتي يمثّل الإنسان فيها الوسيلة والغاية معا .
- انشغالنا البالغ بخصوص الارتفاع المتزايد لمعدّلات البطالة وتفاقمها فى الدول العربية والتي طالت مختلف شرائح المجتمع وخاصة الداخلين الجدد على سوق العمل .
- اهتمامنا بما تشهده المنطقة العربية من التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الناتجة من تبعات مشكلات البطالة والتشغيل وتوفير فرص العمل ولاسيما المتعلقة منها بالشباب .
- إدراكنا أن معضلة البطالة شأن يخص كل دولة على حدة ، كما أنه شأن عربى أيضا وندرك أن معالجتها تتطلب أهتماما خاصا ومزيداً من التعاون العربى .
- أن دعم التشغيل والحد من البطالة والفقر أمور تتطلب تضافر كل الجهود وتعبئة كلّ الطاقات العربية من حكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمّال ومختلف الوزارات ذات الصّلة والمؤسّسات المالية والاقتصادية في إطار شراكة عربية حقيقية .
- استلھامنا للقيم الإسلامية السّمحاء المحفّزة على التكافل والتأزر لمواجهة ما يترتب على استفحال ظاهرة البطالة ما لم يتم السيطرة عليها .
- استحضارنا لقيم ومبادئ مؤسّسات العمل العربى المشترك الداعية إلى التعاون والتكامل العربى .
- استثمارنا للقرارات الصادرة عن الاجتماعات العربية رفيعة المستوى مثل المنتدى العربى الأول للتنمية والتشغيل وإعلان الدوحة ، نوفمبر 2008 ، وبيان الجزائر بشأن تشغيل الشباب ، نوفمبر 2009 ، والأجندة العربية للنّهوض بالتشغيل ببيروت ، أكتوبر 2009 ، ووثيقة الرياض حول التدريب التقنى والمهنى واحتياجات سوق العمل يناير 2010 .
- استنادنا بثقة وقوة إلى القرارات السياسية لأصحاب الجلالة والفاخرة والسمو قادة الدول العربية فى القمم التنموية الاقتصادية والاجتماعية ، الكويت ، يناير 2009 ، وشرم الشيخ يناير 2011 والرياض يناير 2013 .
- استذكارنا أن مبررات اعتماد مبدأ قمم عربية تنموية اقتصادية واجتماعية بصفة دورية كما جاء فى قمة الرياض الاعتيادية 2007 هو لمواجهة التحديات التنموية فى البلدان العربية وفى مقدمتها تقضى الفقر وتفاقم معدلات البطالة .
- الأهداف المشتركة فيما يخص قضايا البطالة والتشغيل ومكافحة الفقر باستهداف خلق فرص العمل اللائق فى المنطقة العربية مع تركيز خاص على قضايا الحماية الاجتماعية تعزيزا للعدالة

والسلم الاجتماعيين وكذلك متطلبات التنمية المستدامة .

– تلاقى الجهود العربية والدولية فى هذا المنتدى الهام بمشاركة مؤسسات العمل العربى المشترك وتمثلها منظمة العمل العربية والمؤسسات الدولية ويمثلها البنك الدولى ومنظمة العمل الدولية لتتضافر الجهود العربية والدولية للتعامل مع قضايا التنمية والتشغيل برؤية منفتحة والتعاطى مع قضايا ومتطلبات الحماية الاجتماعية والتنمية المستدامة بصورة معمقة .  
وبعد المداولات والنقاش والوقوف أمام وضعية سوق العمل والبطالة المرتفعة ومسبباتها التى ازدادت تعقيدا والتطورات التى شهدتها عدد من دول المنطقة العربية والوقوف أمام متطلبات التنمية المستدامة ودعم الحماية الاجتماعية .

### يقر المشاركون المبادئ الآتية :

- (1) اعتبار مفهوم التحالف والتضامن العربى من أجل التشغيل والحدّ من البطالة في ضوء الواقع الراهن لكل الدول العربية منفردة ومجتمعاً مبدأً ومنطلقاً يكتسي صبغة الدفاع الوقائي بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والأمنية لترسيخ السلم الأهلى والاستقرار الاجتماعى .
- (2) أن العمل حقّ للجميع بدون تمييز مهما كان نوعه ، باعتباره شرطاً من شروط صون الكرامة وركناً من أركان المواطنة والمشاركة الفاعلة ، ورافعة من روافع التنمية وهو ما يساعد على تأسيس روابط اجتماعية كفيلة بمعالجة الفجوة الاجتماعية والفجوة بين الأجيال .
- (3) جعل التشغيل هدفاً مركزياً في السياسات الاقتصادية والاجتماعية وفي سياسات الموارد البشرية وفى الخطط والبرامج التنموية على المستويين الوطنى والعربى وضمان تكافؤ فرص التشغيل والتدريب والتأهيل بشفافية دون أى تمييز .
- (4) العمل على تقليص معدّلات البطالة والفقير، على المستويين الوطنى والعربى تنفيذاً لأهداف العقد العربى للتشغيل 2010-2020 وتوسيع مشاركة الشباب والمرأة وذوى الإعاقة في التنمية الاقتصادية وتضييق فجوة البطالة الواسعة بين المناطق داخل الدولة الواحدة ، وبين الدول العربية بما يساهم في تأمين شروط التنمية المتوازنة واستدامتها وتعزيز التماسك الاجتماعى .
- (5) السعى المستمر والحثيث نحو امتداد نظم التأمين الاجتماعى أفقياً لمختلف قطاعات وفئات المجتمع ورأسياً لتشمل التأمين الصحى والتأمين ضد البطالة بالتلازم مع تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء وتأمين إصابة العمل ، وبحيث تشمل القطاعين المنظم وغير المنظم وفقاً لظروف وإمكانات كل دولة .
- (6) الارتقاء بأداء منظومة التعليم والتدريب المهنى والتقنى والرّفْع من جودة مخرجاتها في إطار شراكة مع القطاع الخاص لتحقيق المواجئة بين مخرجاتها واحتياجات سوق العمل .

7) السّعي إلى دفع العمل المستقل ودعم روح المبادرة وثقافة الريادة ورعاية الباحثين عن عمل وتبنيهم بما يمكّن من توسيع القاعدة الاقتصادية وتوليد فرص العمل .

8) التأكيد على ضرورة الارتقاء بمنظومة البحث العلمي بالدول العربية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة المبنية على اقتصاد المعرفة كوسيلة لزيادة فرص العمل .

9) تكريس الحوار الاجتماعي على المستويين الوطني والعربي كأداة للحوكمة الرشيدة لسوق العمل وعلاقات العمل والسعي للتأقلم مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وحسن الإدارة للأزمات الناتجة عنها بما يضمن مصالح أطراف الإنتاج .

10) دعم إنشاء وتفعيل المجالس الاقتصادية والاجتماعية بالدول العربية وضمان مشاركة الأطراف المعنية من ممثلي الحكومات ومنظمات أصحاب العمل والعمال وممثلي المجتمع المدني بما يعزز الحوار الاجتماعي على المستوى الوطني ، ويرفع من المشاركة العربية على المستوى الدولي .

11) الإعداد الأمثل للموارد البشرية لتوفير المهارات الفنية التخصصية والكفاءات بما يستجيب لاحتياجات المؤسسات الاقتصادية ويؤمن متطلبات الباحثين عن العمل .

12) أن القطاع الخاص قاطرة النمو الاقتصادي وأحد المصادر الرئيسية للتشغيل والتنمية وتحقيقا لهذه الغاية ، فإن المشاركين يؤكدون على العمل سويا من أجل :

(أ) التأكيد على دور القطاع الخاص كأحد أكبر مقدمي فرص العمل وذلك من خلال تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي مع تغيير دور الحكومات من مجرد تقديم فرص العمل إلى تحسين مناخ الاستثمار والخدمات الاجتماعية .

(ب) العمل على تطوير التشريعات وتسهيل الإجراءات من أجل توفير أطر عمل شفافة ، والسعي إلى تشجيع إنشاء المزيد من الأعمال وفتح باب المنافسة التجارية ، وفي ذات الوقت العمل على إجراءات تعديلات على تشريعات حماية العمال لتشجيع تنقل الأيدي العاملة العربية .

(ج) التأكيد على الحاجة إلى ترشيد التشغيل في القطاع العام ، وإعادة تنظيم شروط التشغيل في كل من القطاعين العام والخاص ، وتقليل الفجوة في الأجور والمزايا بين القطاعين العام والخاص لتعزيز دخول الشباب للقطاع الخاص .

13) التأكيد على أهمية الدور الذي تؤديه المرأة في سوق العمل والتأثيرات الإيجابية لمشاركتها على الأُسعدة الاقتصادية والاجتماعية من خلال تشجيعها الدائم على المشاركة وإيجاد المناخ الملائم لها وإيجاد بيئة العمل المناسبة واللائقة لها .

14) التأكيد على حق ذوي الاحتياجات الخاصة ( المعاقين ) في العمل وأهمية وضع سياسات خاصة برعايتهم وتأهيلهم وتشغيلهم بما يمكنهم من أداء دورهم المنتج في المجتمع .

- (15) العمل بصورة مستمرة على توعية الفرد بأهمية تنمية مؤهلاته ومهاراته باستمرار عبر التدريب المستمر مدى الحياة المهنية لضمان قيمته المضافة وقدرته التنافسية بما يؤمن موقعه صلب المؤسسة أو خارجها فالتشغيل المستدام أصبح مرتبطاً باستدامة المؤهلات نظراً للنسق المتسارع لتجدد المعارف .
- (16) دعم وتفعيل عمل الجمعية العربية لمؤسسات التدريب والتعليم التقني والمهني والتي تحتضنها الرياض نظراً للحاجة الملحة لمواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية والتقنية وثقافة العمل والتغيرات مما يساعد على تحسين الإنتاجية والقابلية للاستخدام واستحداث المزيد من فرص العمل.
- (17) السعي إلى تبسيط وتسهيل تنقل العمالة العربية بين الدول العربية وفقاً لقاعدة الموامة بين مهارات القوى العاملة المتوفرة في بلدان الإرسال مع متطلبات أسواق العمل في بلدان الاستقبال خدمة للمصالح المشتركة .
- (18) التأكيد على ضرورة سد الثغرات في المعلومات من خلال دعم استكمال إنشاء الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل ، والاهتمام بتبادل المعلومات للاستناد إليها في اتخاذ القرارات المناسبة وفتح الحوار للتعرف على اتجاهات وآراء الشباب والأدوار التي يرغبون القيام بها لخدمة مجتمعاتهم وكذلك التعرف على الجهود والمبادرات لإحداث فرص العمل .
- (19) تبني برامج شبكات الأمان الاجتماعي لما لها من تأثير قوى للحد من الفقر والعمل على تحقيق المساواة ، وإعطاء الأولوية للتدخلات التي تستهدف الفئات الأكثر تهميشاً وفقراً وتشجيع الاستثمار في رأس المال البشري . وينبغي أن تتم مثل هذه التدخلات من خلال الآليات الصحيحة لتقديم الخدمة ويجب متابعتها وتقييمها .
- (20) تبني أفضل الممارسات الدولية لضمان الإدارة الاحترافية والشفافية لاحتياجات الأمن الاجتماعي والعمل على دراسة فعالية موارد شبكات الأمان الاجتماعي لتحديد الأفضل من تدابير الإصلاح حتى يمكن إتباعها وذلك لتحسينها ومن ثم تحديد الأهداف وضمان تلقى الفقراء غالبية الموارد مع إشراك المواطنين في الحوار الخاص ببرامج الإصلاح .
- (21) التقليل التدريجي في استخدام دعم السلع كأداة للحماية الاجتماعية والتحول إلى استهداف الفئات الأكثر فقراً مباشرة .
- (22) إنشاء آليات مؤسسية لتسهيل إجراء الحوار الاجتماعي حول قضايا التشغيل والحماية الاجتماعية وتوسيع مشاركة الشباب والمرأة والمجتمع المدني في الحوار الاجتماعي حول بعض القضايا كتحديد الحد الأدنى للأجور وحماية العمالة والتأمين ضد البطالة ومعاشات التقاعد وتشغيل المرأة.
- (23) دعم وتفعيل الجمعية العربية للضمان الاجتماعي ببيروت كأداة أساسية في سبيل تعزيز ثقافة الحماية الاجتماعية .

- (24) توسيع نطاق برامج الحماية والرعاية الاجتماعية القائمة لتوفير الدعم المناسب للتخفيف من حدة الأزمات والمخاطر الاجتماعية المختلفة ، واتخاذ إجراءات علاجية وتدبير أكثر فعالية .
- (25) تشجيع توجه القوى العاملة نحو القطاع الخاص من خلال تبني إصلاحات لتغيير نمط الممارسات والثقافة السائدة ، وذلك من خلال :
- (أ) العمل على سد الفجوة فى المزايا والأجور بين القطاعين العام والخاص.
- (ب) ربط الحصول على وظيفة بالقطاع العام بالكفاءة والأداء .
- (ج) تحسين سياسات تنقل القوى العاملة.
- (د) التنسيق بين برامج الضمان الاجتماعي لمختلف فئات العاملين .
- (26) إجراء إصلاحات على برامج الدعم الشامل للوصول إلى برامج شبكات الأمان الاجتماعي المستهدفة من خلال :
- (أ) إنشاء سجلات موحدة للمستفيدين بحيث يمكن استخدامها لاستهداف برامج متعددة وتعزيز تقديم الخدمة المنشودة.
- (ب) إعادة هيكلة الإعانات المدعومة بما يحقق استفادة الفئات الأقل دخلا .
- (27) إجراء إصلاحات على برامج التأمينات الاجتماعية لضمان توسعة غطاء البرامج وزيادة إمكانية توزيع الفائدة وضمان الاستدامة المالية على المدى الطويل .
- (28) الاعتماد على الدراسات الإكتوارية لتحقيق التوازن بين موارد ونفقات نظم التأمين الاجتماعي وضمان قدرتها على الوفاء بالتزاماتها وتفعيل الدور الإستثمارى المتعدد لنظم التأمينات الاجتماعية فى مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة من خلال توجيه أوجه الاستثمار إلى مختلف المجالات التى تحد من سلبيات التحولات الاقتصادية الهيكلية والتى تحقق أقصى مصلحة اقتصادية اجتماعية للمؤمن عليهم .
- يدعو المشاركون كل من البنك الدولى ومنظمة العمل الدولية إلى جانب منظمة العمل العربية إلى أن يكون هذا الإعلان بمثابة خارطة طريق للسياسات الموجهة إلى المنطقة العربية من أجل دعم النمو والتطور المطلوب لمواجهة التحديات الهيكلية للتشغيل .
- ويأملون أن تكون بنود ومبادئ إعلان الرياض معروضة على جدول أعمال اجتماع القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية المقبلة .
- ويعرب جميع المشاركون فى المنتدى عن عظيم تقديرهم للدور الرائد الذى يقوم به خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود حفظه الله ، فى الإطار العربى والدولى يشيدون بمواقفه القومية المتميزة كما يعبرون عن إعجابهم لما تشهده المملكة فى عهده من ازدهار وانتعاش .

كما يقدر المشاركون عالياً الرعاية الكريمة لأعمال المنتدى ويعبرون عن امتنانهم لحفاوة الاستقبال وكرم الضيافة وما هيئته وزارة العمل مشكورة ومعالي الوزير ومعاونيه من ظروف أسهمت في انعقاد هذا المنتدى بهذه الصورة والشكر موصول لمنظمة العمل العربية ومعالي المدير العام الذي بادر بفكرة المنتدى وإسهام فريق عمل المنظمة في الترتيب والتحضير له وكذلك البنك الدولي الذي أسهم بفعالية في التحضير .